

باب

الرجل يبيع أرضاً له على أنه بالخيار فيقفها أياً كان هذا نقضاً للخيار

قلت فان اشترى رجل من رجل أرضاً على أن البائع بالخيار فيها إلى وقت من الأوقات وقبضها المشتري فوقفها ثم أجاز البائع البيع فيها هل يجوز الوقف الذي كان من المشتري قال لا يجوز ذلك من قبل أن البائع كان مالكها إلى الوقت الذي أجاز البيع فيها ولكن البائع لو وقفها قبل مضي وقت الخيار جاز وقفه أياً ما كان هذا باطلاً منه للبيع

باب

الرجل يهب الرجل أرضاً فيقفها الموهوب له قبل القبض

قلت فما تقول في رجل وهب لرجل أرضاً وقبل الموهوب له الهبة ولم يقبض الموهوب له الأرض حتى وقفها ثم أنه قبضها بتسليم من الواهب له هل يجوز وقفه لها قال لا يجوز وقفه لها من قبل أن ملك الموهوب له إنما يتم في الهبة بالقبض فهذا رجل لم يقبض ما وهب له فلا يجوز وقفه لذلك

باب

المحجور عليه يقف أرضاً له

قلت فما تقول في رجل حجّر عليه القاضي لسفه أو لدين عليه فوقف أرضاً له هل يجوز وقفه قال لا يجوز ذلك من قبل أن السفه إنما حجّر عليه القاضي لثلاثين ماله ولا يخرج من ملكه شيئاً والذي عليه الدين إنما حبس عليه القاضي ماله لثلاثين ماله عن ملكه فلو جاز وقفه لأرضه لم يكن للحجّر معنى